تكبيرة وفيه نظر يؤيده قول المحيو نحو انه ادرك جزأ من الوقت لزمه ان يسع ركنا
وقد يرجح الوجوب اخذا من قولهم ان الادراك الذي يتعلق به الوجوب
يستوي فيه الركعة وما دونها كما تقدم لمسافر هذا اذا اخذ بعد
الفقد من مانع من الموانع المذكورة ما اي زمن وسعه اي الفرض
والطهر وضوا او غيره اي وسع احدهما كما ذكر في نظيره بعد فلو حاض
ثم جن بعد ما مر في ذلك فلا وجوب قال في المهمات والقياس
اعتبار وقت السير والحر في القلة مع ما قيل بامكان العدو
اي وجب فرض الوقت مع الفرض الذي قبله ان جمع معه كان وقته
وقت له حالة العذر بخلاف الفروض اوفي بعضه ان لم يجمع معه
فيجب الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء دون العشاءين مع الصبح
والصبح مع الظهر والعصر مع المغرب وظاهر انه يشترط لوجوب
الفرض الاول ايضا الخلو من المانع بقدر ما يسعه والطهر ان احتيج
له تمما يعلم تمامه من قوله كما مر خلا ما يسع اخف الفرضين اللذين
يجمعان واخف الظهر من وقت اخر منهما اي من اوله او وسطه
بحيث لو اتى بهما اذا خلا منه ما لا يسع ذلك فلا يجبان وان صبي
بين اي بفارق الحيض في الوقت بان بلغ فيه من بعد ما عقد الوظيفة
صلاة او صوما كما لو بلغ فيه ان بلغ بعد فراغه منها فقد اداها
صحيحة فلا يجب اعادتها او قبله فقد ادرك الوجوب وهي صحيحة
فيلزمه اتمامها لا اعادتها لانه مع الواجب يتطرق اليه نعم
يندب اعادتها على التقديرين ليؤديها حالة الكمال كعذر
ترك جمعة كمرض ورق اما البالغ بعض العذر بعد عقد الوظيفة
الظهر او بعد فراغها فيكتفي بها الا اذا كان عذره يخفى
وامكنته الجمعة لتيقن كونه رجلا وقت صلاته وان خلا
من الموانع من وقت يسع اي غير الاخيرة من الفرضين اللذين
يجمعان سواء جمع مع ما بعده ام لا ما يسع اخف فرضه بطهر او
دونه بطهر اي مع اخف طهر امتنع تقديمه على الوقت تيمم وظاهر
سلس يجب كذلك الفرض انه ادرك من وقته ما يسع فيه فعله
فقط اي دون الثاني وان جمع معه وفارق عكسه بان وقت الاولى في
الجمع وقت الاخيرة بتبعا له في العكس بدليل عدم جواز تقديم
الاخيرة في جمع التقديم وجواز تقديم الاولى بل وجوبه في
في جمع التاخير واعتبر الاخف لحصول التمكن بفعله فلو طول سنة

خاف

على وجوب الاداء بالاولى في جمع التاخير

مضت فيها وقد مضى من الوقت ما يسعها لو خففت او مضى للمسافر من
وقت المقصورة ما يسع ركعتين لزمهما القصر وخرج بما يسع المذكور
ما لا يسعه فلا وجوب لخلو اخر الوقت عما مر لامكان اتيانها
فيما اوقعه فيه بعد خروجه بخلاف ما هنا ويفوله امتنع تقديمه
لانه يخل تقديمه فلا يعتبر زمن يسعه في الوقت لامكان فعله
قبله اما اذا اعدم العذر جميع الوقت فلا وجوب ولا قضاء ولو قضى
والردة فافاقة في زمنها لا لزمه بالاسلام احكامه فلا يسقط
المجنون كحائض الادمي بما فاته في زمن الجنون المتصل بالردة
تغليظا عليه دون زمن الحيض المتصل بها لان سقوط القضاء
عن الحائض عزيمة لها مكلفة بالترك وعن المجنون تخفيف وللمرتد
بالنسخة تقوله ذو الارتداد فاعمل بقيض وتفي الذي سكر او زال
عقله لعذر بغير ما اي غير زمن الحيض والجنون المتصل بالسكر
تغليظا عليه اما زمن الحيض والجنون المتصل بالسكر فلا قضاء
بين المجنون المرتد كامر والفرق ان من جن في ردته مرتد في جنونه
كما مر ومن سكر حين في سكره ليس بكفران في دوام جنونه فطعا فان لم
يفق المجنون من السكر حتى مات حين انتهى اليه السكر غالبا دون ما يعلم
الطفل المميز بان صار بحيث ياكل ويشرب ويستنجي وحده وكذا
والغ للتسع من السنين اي بعد استكمالها امر وجوبا بالصلاة
والقضاء لما فاته بعد التسع والعشر اي بعد استكمالها امر ندبا بالصلاة
كما وجوبا بالخمس مرة او لا وكم بالصلاة وهم ابناء سبع
سنين واضربوهم عليها وهم ابناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع
رواه ابو داود وغيره وصححه الترمذي وغيره لكن لم يرو
البيهقي وفرقوا بينهم في المضاجع كالصوم في ان الطفل يؤمر به
تسع ويضرب على تركه لعشر ان اطاقه وخص ضربه بالعشر
لاحتماله البلوغ والضرب فيها وخص الامر بالتسع لحصول
التمييز عندها غالبا والامر والضارب له ولية ابا وجدا
او وصيا او حاكما او قيما قال الاسنوي وفي معناه الملتقط
ومالك الرقيق ولذا للموضع والمستعير ونحوهما فيما يظهر
مع انه كره كما مضى عليه ذاك فقي ومحمد في الروضة
والوسيط وقد كره ذلك ابو حنيفة ومحمد في التحقيق
ان صلاته لا تسيء لها متقدم او مقارن في الاوقات الخمسة